الجمهورية التونسية

وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

إستراتيجية
المرأة والأسرة والطفولة
في
المخطط العاشر
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
2006 - 2002

وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

«لقد جعلنا من الإنسان وسيلة وغاية في كل ما قمنا به من إصلاحات وما أنجزناه من برامج وما حققناه من مكاسب. وحرصنا في كل خياراتنا ومشاريعنا على تكريس التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي وعلى توزيع ثمار التنمية بين الفئات والجهات والأجيال توزيعا عادلا. وهيأنا بلادنا لتكون واجهة حضارية مشرّفة تحظى بثقة الأشقاء واحترام المستثمرين وتقدير المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية».

الرئيس زين العابدين بن علي

22 فيفري 2001

باب المـرأة و الأســرة

تدعيما لما تم تحقيقه من إنجازات على الصعيد الكمي والنوعي والتي جعلت من المرأة عنصرا فاعلا في العملية التنموية وارتقت بها إلى منزلة الشريك كامل الحقوق والواجبات ستتكثف الجهود خلال المخطط العاشر حول تحقيق المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة في المؤسسات السياسية والإقتصادية وفي جميع أوجه الحياة العامة مع إيلاء المرأة ذات الإحتياجات الخصوصية عناية أكبر. وسيتركز العمل في هذا الإطار بالأساس على :

- مزيد تطوير قدرات المرأة وتأهيلها لتيسير اندماجها في الحياة الإقتصادية وتعزيز قابلية تشغيلها ومواكبتها لمقتضيات الإقتصاد الجديد ومهن الغد.
- الحد من ظاهرة الأمية في الأوساط النسائية وخاصة في المناطق الريفية.
- دعم العناية بالمرأة الريفية وذلك عبر مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية الموضوعة لفائدتها مع إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين.
- مواصلة تحسين التغطية الصحية والإجتماعية للمرأة.
- مواصلة دعم حضور المرأة في الهياكل المؤطرة للحياة المدنية و الجمعياتية.
- دعم وظائف الأسرة وتطوير قدراتها على استيعاب مفاهيم الثقافة الأسرية المتوازنة والقائمة على مبادئ الشراكة والتضامن بين أفرادها وذلك بالتوازي مع إضفاء مزيد من التكامل بين الأسرة والمجتمع.

وتجسيما لهذه التوجهات ستتمحور السياسات التنموية لفائدة المرأة والأسرة خلال المخطط العاشر حول العناصر التالية :

* المرأة ومجتمع المعرفة
* المرأة والإندماج في سوق الشغل
* المرأة الريفية
* المرأة ذات الحاجيات الخصوصية
* المرأة في الحياة العامة والمدنية
* الأسرة

المـــرأة ومجتمع المعرفة

رغم ما تحقق لفائدة المرأة من انجازات في مجال التعليم والمعرفة فإن النسق السريع للتطور المعرفي والتقني يستدعي مواصلة الجهود لمزيد تطوير قدرات المرأة وتثمين دوره وتأهيلها لمواكبة مستجدات مجتمع المعلومات والمعرفة وذلك عبر دعم تواجد المرأة في الشعب العلميـة والتقنيـة في مؤسسـات التعليم والتكوين لتمكينها من الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والتحكم فيه.

الإندماج الإقتصادي للمـرأة

إن التطور النوعي الذي أصبح يتسم به حضور المرأة في سوق الشغل من خلال بداية تواجدها في اختصاصات مهنية عالية وقطاعات اقتصادية متطورة ومبادراتها المتعددة في بعث المشاريع المنتجة يدعو إلى مزيد حفز طاقاتها على احتلال موقع فعال في محيط إقتصادي سريع التغير لتمكينها من التعامل مع الأنماط المهنية الجديدة ومواكبة مقتضيات الإقتصاد الجديد

ودعما لبرامج وآليات المساعدة على الإنخراط في سوق الشغل ستتواصل متابعة أوضاع المرأة في سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيلها عبر ضمان استمرارية جمع ومعالجة ونشر المعطيات المتعلقة بسوق الشغل وبتواجد المرأة فيها كعاملة ومشغلة وبانتفاع المرأة ببرامج التشغيل والتشجيع على الاستثمار والتعرف على المهن الجديدة وأنماط العمل والإنتاج المستحدثة عن طريق دراسات تنجز للغرض.

المـرأة الريفيـــة

تضطلع المرأة الريفية بدور بارز في توفير الدخل الأسري و المحافظة على استقرار الأسرة وضمان توازن الوسط الريفي على كل المستويات وتكريسا لهذا الدور تنوعت البرامج والمشاريع الهادفة لتحسين ظروف العيش بالريف وفك العزلة عن المناطق النائية. إلا أنه رغم التطور الملحوظ في هذه المجالات لا يزال إدماج المرأة الريفية في المسار التنموي يواجه صعوبات مختلفة ومتباينة حسب المناطق.

ولتجاوز هذه النقائص سترتكز الجهود خلال المخطط العاشر على مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية الموضوعة لفائدة المرأة الريفية وتطوير آلياتها. ومن هذا المنطلق سيتم العمل على تطوير الموارد البشرية النسائية بالريف من خلال :

* إيجاد آليات خصوصية لحماية البنت الريفية من الإنقطاع المدرسي والإرتداد إلى الأمية مع تفعيل قانون إجبارية التعليم.

*استقطاب أكبر عدد ممكن من الأميات في البرنامج الوطني لتعليم الكبار مع ملاءمة صيغ التعليم لواقع المرأة الريفية وتركيز برامج التكوين على تأهيلها في جل مجالات الحياة وخاصة مجال الإقتصاد والإستهلاك العائلي والمجال الصحي.

* تمكين المرأة الريفية من تكوين مؤهل يتماشى والحاجيات الإقتصادية المحلية لا سيما عبر دعم مراكز تكوين الفتاة الريفية والنهوض بمراكز التكوين المهني التابعة للإتحاد الوطني للمرأة التونسية وتأهيلها وتحسين مردودها.

كما سيتم العمل على تدعيم الدور الإقتصادي للمرأة الريفية ومشاركتها في ديناميكية التنمية الجماعية عبر :

◆ العمل على تنسيق كل الأنشطة والبرامج الموجهة للمرأة الريفية وتقريب كل الخدمات منها وخاصة تلك المتعلقة بالفلاحة والصناعات التقليدية على مستوى الإرشاد والإحاطة والإنتاج والتوزيع.

◆ العمل على تقديم صور موضوعية لواقع المرأة الريفية عبر مختلف وسائل الإعلام.

◆ دعم مشاركة المرأة الريفية في العمل الجمعياتي كفاعلة وكمستفيدة باعتبار خصوصيات العمل الجمعياتي ونوعية تدخلاته.

المرأة ذات الحاجيات الخصوصية

في إطار الإحاطة المستمرة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية سيتم العمل خلال المخطط العاشر على :

- العناية بالفتاة المراهقة والمهددة بالإنحراف وذلك عبر تعميم برامج الإحاطة والوقاية وتعزيز البرامج التحسيسية والتثقيفية ذات الصلة في مختلف الفضاءات.
- التقليص من ظاهرة الأمهات العازبات عبر تكثيف خدمات الإحاطة والإنصات والتوجيه للشابات قصد حمايتهن من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة.

- العناية بالمرأة والأسرة المهاجرة بهدف تعزيز الصلة بالوطن عبر تطوير برامج الإحاطة الخاصة بالجيلين الثاني والثالث للهجرة اجتماعيا وثقافيا وإحداث فضاءات بالمدن ذات الكثافة المهجرية وحث المرأة المهاجرة على بعث المشاريع داخل الوطن.
- ربط البرنامج الوطني لتعليم الكبار بالتكوين المهني وتعزيز محتوى ومضامين التدريس حتى تكون لها علاقة بالنشاط المهني مما يمكن المرأة من اكتساب مهارات في التصرف وتسيير المشاريع التنموية الصغرى.
- تطوير الخدمات للحد من ظاهرة العنف ضد النساء وتعميمها على المستوى الجهوي والتكثيف من التوعية والتثقيف لمقاومة العنف والوقاية منه مع تفعيل دور الجمعيات العاملة في هذا المجال.
- مواصلة إيلاء نفس العناية للمرأة المعوزة والمرأة المسنة والمرأة المعاقة في إطار سياسة التضامن والتآزر ونبذ الإقصاء والتهميش والإحاطة بالمرأة ذات الدخل المتواضع أو منعدمة الدخل.

المرأة في الحياة المدنية والعامة

إن التقدم الذي سجلته المرأة في الحقل السياسي والنفاذ إلى مناصب أخذ القرار في الهياكل الحكومية وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني يعكس المكانة التي حظيت بها كعنصر فاعل في الحياة المدنية والعامة. وانطلاقا من التوجهات الثابتة والهادفة إلى الإرتقاء بمكانة المرأة ومواصلة النهوض بحضورها في مختلف هياكل الحياة العامة والسياسية سيرتكز المجهود خلال الخماسية القادمة على :

- تخصيص نسبة الثلث كنسبة دنيا من المقاعد في المجالس البلدية للنساء مع تخصيص نسبة لا تقل عن 20 ٪ لهن من مقاعد مجلس النواب.
- مواصلة العمل على تغيير العقليات بمزيد التحسيس والتثقيف من خلال وضع خطة إعلامية تثقيفية تسعى إلى تدعيم مبدإ تكافؤ الفرص.
- مواصلة دعم البرنامج الخاص بتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام.

الأسرة

حظيت الأسرة في السنوات الماضية بعناية خاصة باعتبارها مؤسسة اجتماعية فاعلة وضامنة لتماسك المجتمع ومرسخة للوئام الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق سيمثل المخطط العاشر مرحلة جديدة على درب تطوير قدرات الأسرة ومزيد دعم وظائفها لتكون في مستوى الرسالة الحضارية المتجددة التي أكدها البرنامج المستقبلي خاصة في مجالات تنشئة الأطفال ورعاية الشباب وتأهيلهم للإندماج الإيجابي في المجتمع. وتبعا لذلك سيتم العمل في إطار الخطة الوطنية الثانية لفائدة الأسرة التونسية التي سينطلق إنجازها ابتداء من سنة 2003 على :

- تكريس دور الأسرة كخلية أساسية للمجتمع في المحافظة على الهوية الوطنية والحضارية وتنشئة الأجيال على قيمها ومبادئها في عالم مهدد بتنميط الحضارات والسلوكيات.
- تمكين الأسرة من الاضطلاع بوظيفتها في شحذ قدراتها لمواجهة تحديات المستقبل والإنخراط في مجتمع المعرفة

وتفعيل دورها في حماية الأخلاق وتكريس السلوك الحضاري داخل المجتمع.

- المحافظة على توازن واستقرار الأسرة وذلك باعتماد خطة إعلامية وطنية لنشر ثقافة الحوار والتعامل الحضاري ومبدأ التشاور بين مختلف أفراد الأسرة.

- تطوير عمل آليات الوقاية من التفكك الأسري وإحداث آليات جديدة بتطوير مؤسسة قاضي الأسرة وتحسين تجربة الموفق العائلي بإحداث خطة مندوب الأسرة على مستوى كل ولاية وتمكين إطارات وأعوان العمل الإجتماعي من التكوين الضروري في المسائل الأسرية.

- المحافظة على الروابط الأسرية عبر العمل على تكريس مبدأ التضامن برعاية المسنين والمحافظة عليهم في وسطهم الطبيعي.

- العناية بالجانب الترفيهي للأسرة خاصة بعد أن تم بعث مجلس أعلى للترفيه وإقرار برنامج وطني في هذا المجـال.

- إرساء منظومة رصد ومتابعة أوضاع الأسرة توفر كشفا شاملا حول مختلف المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بوضع الأسرة وتكون مرجعا لتطوير سياسات النهوض بها.

باب الطفـــــولة

تستند توجهات وأهداف المخطط العاشر في قطاع الطفولة إلى خيارات البرنامج المستقبلي لسيادة رئيس الجمهورية وإلى نتائج الإستشارة الشبابية الثانية وما أفرزته من مقترحات وآراء وإلى انخراط تونس في مختلف المعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الطفل وذلك في إطار سياسة راندة تهدف إلى تعزيز حقوق الطفل وضمان حمايته ورعايته، وتتمحور هذه التوجهات بالأساس حول :

- دعم العناية بالناشئة وتربيتها على المبادئ السامية والقيم الحضارية بما يساهم في إعداد أجيال واعية بمسؤولياتها ودورها في المجتمع تعتمد الحوار والوفاق في علاقاتها ومواقفها وتعمل خدمة لقضايا المجتمع.
- تقليص الفوارق بين الجهات وداخلها في مجال التغطية بالتلاقيح والتخفيض في نسبة وفيات الأطفال إلى 20 بالألف في نهاية 2006 وذلك بالتوازي مع دعم الطب المدرسي.
- تكثيف العناية بالطفولة وخاصة منها الطفولة فاقدة السند والعمل على مزيد حماية حقوق الطفل.
- التعميم التدريجي للأقسام التحضيرية للتعليم الأساسي لتشمل في نهاية المخطط كل الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 5 سنوات.
- تعزيز التنشيط التربوي الاجتماعي لفائدة الأطفال والرفع من مردودية نوادي الأطفال وتحسين خدماتها في إطار الخطة الوطنية لتطوير نوادي الأطفال.

- إيلاء كل الإهتمام بتعهد البنية الأساسية لنوادي الأطفال وصيانتها وذلك للرفع من مردوديتها وجدواها.

- تنمية قدرات الأطفال وتيسير انخراطهم في مجتمع المعرفة عن طريق دعم وتكثيف الفضاءات ذات الصلة.

وتجسيما لهذه التوجهات سيتم العمل في مجال الإحاطة بالطفولة على دعم مجلة حماية الطفل وتعزيز الإجراءات التشريعية والهيكلية ومواصلة السياسة الوطنية للنهوض بالطفولة تماشيا مع أهداف الخطة العشرية الثانية لفائدة الطفولة "عالم صالح للأطفال " التي ستنطلق بإعداد خطة عمل وطنية ترتكز على المحاور التالية :

- بداية طيبة للجميع
- تعليم جيد للجميع
- مشاركة اليافعين في الحياة العامة.

وسيتم تشريك كل الأطراف ذات العلاقة لوضع الأهداف الخصوصية في كل المجالات التي لها علاقة بالطفل.

ومن هذا المنطلق ستتعزز العناية بصحة الأم والطفل عبر تحقيق تغطية بالتلاقيح تفوق 90 ٪ بكل الدوائر الصحية وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص بين مختلف الأطفال وفي مختلف المناطق وكذلك عبر التخفيض من نسبة وفيات الأطفال إلى 20 بالألف في أواخر المخطط العاشر.

كما ينتظر أن تتحسن نسبة التغطية في مجال تربية الطفولة في سن ما قبل الدراسة للأطفال ما بين 3 و 6 سنوات بصفة ملحوظة لتبلغ حوالي 35 ٪ مع نهاية المخطط العاشر باعتبار الأقسام التحضيرية الخاصة بالأطفال البالغين 5 سنوات وأطفال الكتاتيب. وسيتواصل العمل على تبسيط إجراءات إحداث رياض الأطفال وإقرار الحوافز للخواص للإستثمار في هذا الميدان.

وسيرتكز العمل من جهة أخرى على تحسين نوعية الخدمات المقدمة صلب نوادي الأطفال من خلال مراجعة مناهج التنشيط التربوي وإحداث فضاءات مختصة في اللغات والإعلامية والعلوم وتوفير خدمات إضافية ودعم هذه المؤسسات بالإطارات المختصة. وتندرج هذه التحسينات ضمن خطة وطنية تهدف إلى إعادة هيكلة كل نوادي الأطفال وتأهيلها.

كما ستتواصل العناية بالطفولة ذات الإحتياجات الخصوصية من خلال دعم شبكة الهياكل المستقطبة للطفولة فاقدة السند من مراكز مندمجة ومركبات الطفولة وإحداث مركز وطني للإعلامية الموجهة للطفل المعوق للإحاطة بالأطفال المعوقين قصد إدماجهم في مجتمع المعرفة باستخدام التكنولوجيات الحديثة بما يساعدهم على اكتساب المهارات الحسية الحركية وتنمية قدراتهم الإدراكية.

ونظرا للأهمية التي توليها الدولة لحقوق الطفل وحمايته ، سيتم خلال الفترة القادمة تنسيق عمل مندوبي حماية الطفولة عبر انطلاق عمل المندوب العام لحماية الطفولة ودعم سلك المندوبين بمساعدين في بعض الجهات وإرساء منظومة شبكية للتدخل في مجال الحماية من جهة وتحيين منظومة جمع وتحليل المعلومات حول حقوق الطفل صلب مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات من جهة ثانية.

وستساهم مشاريع البنية الأساسية المزمع إنجازها لفائدة الطفولة في تجسيم الأهداف المرسومة لهذا القطاع ، وتتمثل بالأساس في إحداث 12 نادي أطفال ومركزين مندمجين للشباب والطفولة بالإضافة إلى برامج التهيئة وتوسيع عدد من الهياكل وتجهيزها في إطار تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير نوادي الأطفال.

اللجنة الوطنية " المرأة والأسرة "

تم إعداد الباب الخاص بالمرأة والأسرة في المخطط العاشر من قبل اللجنة الوطنية " المرأة والأسرة

علما وأن هذه اللجنة أحدثت بقرار من الرئيس زين العابدين بن علي سنة 1991 في إطار الإعداد للمخطط الثامن وذلك لسد نقص في تمثيلية المرأة في اللجان القطاعية المكلفة بتحديد توجهات المسار التنموي حسب القطاعات.

تتكفل اللجنة الوطنية " المرأة والأسرة " بإعداد استراتيجية عمل للنهوض بالمرأة والأسرة وبمتابعة انجازها وتقييمها.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تجسيم مبدإ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في جميع القطاعات والمجالات بتأهيل الأسرة عامة والمرأة خصوصا للإنخراط التام في المنظومة المعرفية والإقتصادية الحديثة.

ترأس اللجنة الوطنية " المرأة والأسرة " وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وهي تضم ممثلين عن مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية المتدخلة في مجال المرأة والأسرة بالإضافة إلى كفاءات وطنية وخبراء.

وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنيـــن

2، نهج عاصمة الجزائر - 1000 تونس -

الهاتف : 71 336.721 / 71 252.514 الفاكس : 71 349.900

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية